دور القيادة في تحقيق التنمية الاقتصادية
(نموذج دينج شياوبينج)

د. محمد أحمد عبد النبي
باحث متخصص في النظم السياسية المقارنة

الملخص:

تمكن "دينج شياوبنج" –الرئيس الصيني خلال الفترة من ١٩٧٨ وحتى نهاية الثمانينيات تقريباً– من أن يلعب دوراً بالغ الخطورة في الارتقاء بوضع الشعب الصيني والدفع بعجلة التنمية بالبلاد حينئذ ثم استمر لعبه لدور اقتصادي في عام ١٩٩٢. فلم يبالغ من وصفوه بأنه "مهندس سياسة الإصلاح" في الصين بعد رحيل "ماوتسي تونج". لذا تسعي الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي هو كيف استطاع دينج شياو بنج تحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد الصيني خلال تلك الآونة؟ حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك دراسة الحالة باعتبارهما أفضل المداخل المنهجية الملائمة للتطرق للإنجازات الاقتصادية المُتحققة في ظل قيادة دينج للصين.

وتوصلت الدراسة إلى أن دينج نجح في تحقيق نقلة نوعية في تاريخ الصين المعاصر ووضعها على أعتاب مسئولية قيادة النظام العالمي الجديد أو على أقل تقدير "أن يجعلها قوة رئيسية وعظمى به"، وذلك بعد أن وصلت معدل النمو بالصين في العام الذي سبق مغادرته لمنصبه مايقرب ١٢% وبعد أن أقام آلالاف المصانع وحقق طفرة انتاجية متنوعة ما بين الصناعات الثقيلة والخفيفة، كما ألغى نظام الكوميونات بشكل تدريجي في المجال الزراعي وزاد مساحة الأراضي المزروعة وخفض من أسعار مدخلات الانتاج ورفع أسعار توريد المحاصيل للدولة مما أدى لزيادة الانتاج، ناهيك عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وهو ما جعل الصين تفتح نوافذها أمام العالم الخارجي لتصبح من أكبر بلدان العالم تصديراً للسلع وتقديماً للخدمات.

Abstract:

Deng Xiaoping - the Chinese president during the period from 1978 until the end of the eighties approximately - was able to play a very dangerous role in raising the status of the Chinese people and advancing the development process in the country at that time. Then he continued to play an economic role in 1992. It was not exaggerated by those who described him as a "policy architect" Reform in China after the departure of Mao Zedong. Therefore, the study seeks to answer a major question, which is how did Deng Xiaoping achieve a qualitative leap in the Chinese economy during that time? The study used the descriptive analytical method as well as the case study as the best appropriate methodological approaches to address the economic achievements made under Deng's leadership of China.

The study concluded that Deng succeeded in achieving a qualitative leap in the contemporary history of China and placed it on the cusp of the responsibility of leading the new world order, or at the very least, "making it a major and great power," after the growth rate in China in the year preceding his departure reached nearly 12 And after it established thousands of factories and achieved a diverse production boom between heavy and light industries, it also gradually abolished the commune system in the agricultural field, increased the area of cultivated land, reduced the prices of production inputs and raised the prices of supplying crops to the state, which led to an increase in production, not to mention the application of the policy of economic openness This made China open its windows to the outside world to become one of the world's largest exporters of goods and services.

مقدمة:

تلعب القيادة السياسية دوراً بالغ الخطورة في الارتقاء بأوضاع شعوبها وذلك من خلال قيامها بدفع عجلة التنمية داخل بلدانها. وفي حقيقة الأمر فإن الاهتمام بقضية التنمية ومدى نجاح القادة والزعماء في إنجاز معدلات مقبولة منها لم ينبعان من فراغ وذلك بعد أن أضحت هي المعيار الأساسي الذي تقيس عليه المؤسسات الاقتصادية الدولية حجم النجاح أو الإخفاق الذي تحققه كافة دول العالم. إضافة إلى كونها أحد

مؤشرات تقييم أداء الزعماء والقادة أيضاً.

ويقدم التاريخ لنا أمثلة عديدة للعديد من القادة الذين أخذوا بأيدي أممهم وانطلقوا بهم إلى آفاق رحبة في كافة الميادين؛ فقادة الميجي الذين انطلقوا بالدولة اليابانية منذ عام ١٨٦٠ وأسهموا بالفعل في أن تصبح دولتهم من أولى بلدان العالم المتقدم والذي جعلها تحتل الترتيب الثاني في الاقتصاد العالمي حالياً، ومحمد علي الذي أنطلق بالدولة المصرية في وقت مبكر وكاد أن يضعها على سُلم البلدان المتقدمة، لولا التدخلات الأجنبية التي أجهضت محاولاته، قد ساهم في تحقيق نهضة مصرية في ذلك الزمان، ومحاضير محمد الذي تمكن من نقل الدولة الماليزية إلى مصاف البلدان المتطورة بل والمزدهرة شهد لها العالم بأسره.

وبالرغم من أن هذا التقدم الصيني المذهل لم يتحقق بفعل القادة وحدهم من أمثال "دنج شياو بنج" أو ممن سبقوه أو خلفوه، بل كانت هناك عوامل أخرى ساهمت وبشكل حاسم في تحقيق المستويات المتقدمة من التنمية الصينية من أبرزها: حجم الدولة والقوة البشرية الهائلة بها، والثقافة الكونفوشيوسية التي تحث على التفاني في العمل، والمؤسسات الصينية المميزة التي نجحت في صياغة إستراتيجيات واضحة أُعتبرت بمثابة منهاج يسير عليه كافة المسئولون، والتوظيف الأمثل للموارد البشرية، والمكانة الدولية التي تحتلها الصين، إلا أن هذه الدراسة تركز على تأثير أحد هذه العوامل المنفردة في تحقيق التنمية الشاملة وهو العامل القيادي.

استطاع "دينج شياوبنج" أن يقود الصين وذلك من خلال إطلاق برامج تحديثية بدءاً من عام ١٩٧٨ والتي عرفت باسم التحديثات الأربعة في "الزراعة، والصناعة، والجيش، والعلوم" وتمكن من خلالها من تحقيق قفزة كمية ونوعية بالدولة الصينية لتصبح واحدة من أقوى بلدان العالم وأن تتصدر قائمة بلدان العالم الاقتصادي.

وستكتفي الدراسة بالتركيز على دور القيادة في تحقيق التنمية "الاقتصادية" فقط – التي شغلت حيزاً رئيسياً في فكر دينج باعتبارها قاطرة للتقدم في المجالات الاجتماعية

والسياسية الأخرى. لذا ستسعى للتعرف على الدور الجوهري الذي لعبته القيادة السياسية الصينية ممثلة في الزعيم "دينج شياوبنج" في إرساء الأسس التنموية بالبلاد، والوقوف على حجم هذا الدور ومداه. وعليه تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية تتناول الأوضاع الاقتصادية في عهد دينج شياوبنج في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية ثم تأتي خاتمة هذا الفصل لتوضح أبرز ماتوصلت إليه من نتائج.

اولا الإصلاحات في مجال الزراعة:

لقي هذا القطاع اهتمام دينج وذلك منذ أن تولى مهام منصبه وخاصة خلال الفترة الواقعة بين أواخر ١٩٧٨ وحتى أواخر ١٩٨٠، حيث تم وضع المبادئ والسياسات الخاصة بمجال الزراعة وكان من أهم الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن هو ما كان يتعلق بوضع النشاط الزراعي الجماعي، وتوزيع الأراضي الخاصة، وتحديد مساحتها بالإضافة إلى موضوع الأسواق الريفية.

كان لدى دينج ادراك للركود الذي أصاب القطاع الزراعي في ضوء تبني سياسة الكوميونات الزراعية، والتي تم تبنيها بفعل سياسة الإكراه والتخطيط المركزي الشديد في القرى الصينية مع غياب المرونة اللازمة وهو ما دفع دينج للتفكير في نهج سياسة زراعية جديدة لعلاج هذا الفشل. وبالفعل تم انهاء سياسة الكوميونات واحلالها بنظام أُطلق عليها "العائلات الفلاحية" حيث يمنح الأخير للفلاح إمكانية قيامه بتأجير أرضه وليس بيعها كما منحه حرية الانتاج والعمل والاستفادة من الأرباح لمصلحته وهو ما لم يكن موجوداً في السابق.(١)

وجاء تفهم دينج لخطورة الغاء سياسة الكوميونات الزراعية بشكل مفاجىء ودون تريث حيث عمل على إلغائها مرحلياً بشكل متدرج بحيث أنه لا يحدث فجوة أو قفزة كبيرة في القطاع الزراعي قد تؤدي إلى نتائج سلبية على المجتمع، وبالتالي تم اللجوء لنظام العائلات الفلاحية في البداية وبمقتضاه تم تأجير الأرض وليس تمليكها من خلال مبدأ المقاولة وذلك بالتزامن مع إلغاء نظام شراء الدولة للمنتجات الزراعية "بشكل

تدريجي" وكذلك إلغاء تحديد سعرها مسبقاً، وترك السعر يتحدد وفقاً لميكانيزم السوق.[٢]

ويقوم نظام المسئولية الفلاحية على قيام الأسر بالتوقيع على عقود مع التنظيمات الجماعية "التي تمتلك الأرض" وبمقتضى هذه العقود تلتزم الأسرة أن تحقق مستوى معين من الإنتاج وأن يتم مكافئتها في حال ما إذا حدثت زيادة في الإنتاج عن المستوى المتفق عليه في العقد. كما أن بعض الفلاحين كان مسموحاً لهم أن يأخذوا أي كمية من الإنتاج الذي يفيض عن المستوى المحرر في العقد وأن يبيعه لمصلحته الشخصية في الأسواق المحلية.[٣]

مثل إلغاء الكوميونات الزراعية –باعتبارها الوحدة الإدارية الأساسية في الأرياف– جزءاً من عملية الإصلاح الريفي التي اهتمت بصفة مبدئية بإمتلاك الفلاح لأرضه وأن يسيطر على وسائل الإنتاج الأساسية، وبمعناً آخر أن يمتلك بعض تلك الوسائل بصورة شرعية بحيث يهدف ذلك إلى تحرير دور الأفراد وتحفيز الحافز الشخصي لدى الفلاحين. هذا بالإضافة إلى فتح المجال لآليات وقوى السوق بالأرياف من أجل صبغ الجانب التجاري على النشاط الزراعي.[٤]

وافقت اللجنة المركزية بالحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر عام ١٩٨٠ برئاسة دينج شياو بنج على النظام الجديد، وبالتالي تم نقل المسئولية والحوافز إلى وحدات أصغر في نظام الإنتاج والتي اتسمت بالطابع الفردي.[٥] وشمل القرار أيضاً اقرار بالمكافأة المادية على العمل بالكوميونات وفقاً لشعار "كل حسب عمله" والذي بموجبه أصبح التركيز مركزاً على جودة العمل. بالإضافة إلى ذلك، فقد شمل قرار الحزب توجيهاً بأنه يتولى السوق الاشتراكي بعمل الأراضي الخاصة والإنتاج وألا يتدخل الحزب في هذه الأمور.

وبناءاً على مبدأ التدرج وعدم القفز في تنفيذ السياسات لدى فكر دينج، تم الشروع في تنفيذ هذه الخطط أولياً في مقاطعة سيشوان تحت إشراف زهاو زيانج وكذلك في

مقاطعة أنهوي، وبعد أن أثبتت المقاطعتين نجاحاً تم التوسع في هذه الاجراءات لتشمل مختلف المقاطعات والمناطق الصينية.[٦] كما تم رفع أسعار بعض المنتجات التي يتم توريدها للدولة كالحبوب والقطن والحبوب الزيتية والسكر والطيور. وقد بلغت نسبة الارتفاع في أسعار هذه المنتجات ما يزيد على ٥٠% وذلك بهدف تحفيز الفلاحين على إنتاج المزيد من هذه المحاصيل. كما قرر دينج أيضاً أن يسمح للفلاحين ببيع حصيلة إنتاجيتهم في الأسواق الحرة المحلية وهو ما أدى لزيادة دخول الفلاحين وبالتالي تشجيعهم على زيادة الانتاج.[٧]

كما خفض دينج أسعار المدخلات الأساسية للزراعة (وعلى رأسها الأسمدة والكيماويات). حيث شهدت أسعار هذه المدخلات خلال عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ انخفاضاً تراوحت نسبته بين ١٠-١٥%. [٨]

وأما الخطوة الثانية فقد تمثلت في توسيع حجم الأسواق الخاصة وهو الذي تحقق من خلال زيادة كمية أو نسبة الأراضي المخصصة للفلاحين لكي يتعاقدوا عليها ويزرعوها وفقاً لهذا النظام "نظام المسئولية الأسرية"، حيث وصلت الأراضي المخصصة لهذا الغرض في أواخر عام ١٩٨٠ ١٥% من إجمالي الأراضي الزراعية الصينية.[٩]

نتج عن هذه الاصلاحات ارتفاع نسبة مساهمة الزراعة في عام ١٩٨٢ لتصل ٢٤% من الناتج القومي كما زاد نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي بزيادة ضعفين ونصف عما كان عليه قبل عام ١٩٧٨ وبلغ دخل الأسرة من الزراعة ١٠٠ ألف يوان سنوياً وذلك بعدما كان يقدر بـ ٣٠٠ يوان فقط في الماضي.[١٠] قُدرت زيادة دخول الفلاحين الصينين خلال الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨١ بنحو ٤٦,٢٩٠,٠٠٠ يوان. كما تخطى متوسط دخل الفلاح الصيني ضعف ما كان عليه في فترات سابقة حيث وصل إلى نحو ٣١٠ يوان في ١٩٨٣ وذلك بعد أن كان يبلغ ١٠٣ و١١٣ يوان خلال الفترة من ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٧٧.[١١]

جاء إقرار حق توريث الأراضي المؤجرة بالتوازي مع استخدام الأدوات التكنولوجية في الزراعة، حيث تم اختيار ٥٠٠ قرية من القرى الريفية لتصبح مناطق نموذجية صينية تستخدم "التقنية الكثيفة". وبعد أن نجحت هذه التجربة في زيادة الإنتاج الزراعي ومضاعفته، وأصبحت مثالاً عملياً أمام الفلاح لضرورة تغيير أساليب الزراعة واستخدام التكنولوجيا الحديثة بدلاً من الوسائل القديمة، تم توسيع التجربة وتطبيقها على كل الريف الصيني والذي كان يقطنه نحو ٨٠% من الصينيين حينذاك.(١٢)

هذا بالاضافة إلى إعلان نظام جديد للزراعة والتي أقرها اللجنة المركزية للحزب عام ١٩٨٥، وهدفت إلى تحرير الاقتصاد الريفي من المركزية واستبدالها بسياسات وقوى السوق، وكذلك إلغاء حصص الدولة المخصصة لشراء المحاصيل الزراعية من المزارعين باستثناء الحبوب الزراعية ومحاصيل القطن، إضافة إلى تعويم أسعار السلع الزراعية في السوق.

ترتب على هذه السياسة تزايد أعداد المنتجين وتولت الأسر الريفية المتخصصة مهمة زراعة الزهور، والأعشاب الطبية، والفاكهة، والشاي وكذلك تأجير الآلات الزراعية من التعاونيات لاستخدامها في أغراض التصنيع الزراعي، وصل عدد هذه الأسر بنهاية عام ١٩٨٥ ما يزيد عن ٤ ملايين أسرة.

ترتب على هذه الاجراءات زيادة الإنتاج الزراعي سنوياً ليصل إلى ٩,٣% خلال الفترة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٤ وذلك بعد أن كان يقدر بنحو ٢,٥% في السبعينيات. كما ارتفع دخل الفرد السنوي من قاطني المناطق الزراعية بنحو ١٧% خلال الفترة من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٤.(١٣)

وصل حجم الناتج الزراعي عام ١٩٨٥ نحو ٣٧٠ مليون يوان و ٣٩٥ مليون يوان عام ١٩٨٦، و٤٤٥ مليون يوان عام ١٩٨٧. كما بلغ متوسط الارتفاع في النمو الاقتصادي خلال الفترة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٧ نحو٦,٥% وذلك مقابل متوسط ارتفاع بلغ نحو ٢,٦% فقط خلال الـ٢٦ عاماً السابقة على عام ١٩٧٨.(١٤) ومن أهم

المحاصيل التي حدث في إنتاجها وفرة كبيرة هو القمح الذي زاد إنتاجه من٨, ٣٠٤ مليون طن في ١٩٧٨ ليصل إلى٥٥، ٤٠٧ مليون طن في ١٩٨٩.[١٥] وذلك بعد أن أكد دينج على ضرورة زيادة في إنتاج القمح بمقدار ٥ مليون طن سنوياً من أجل تجنب حدوث أية انتكاسات في مواجهة الاحتياجات السكانية. [١٦]

ثانيا :الاصلاحات في مجال الصناعة:

قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني التي عُقدت في عام ١٩٨٤ تركيز عمل الحكومة والحزب في المدن بهدف الارتقاء بالإنتاج الصناعي ورفع مستوى معيشة الصينين من سكان الحضر وهو الهدف الذي ظهر بعد النجاح النسبي الذي تم الوصول إليه في القطاع الزراعي وبالتالي دخل الاصلاح الاقتصادي الذي تبناه دينج في مرحلته الثانية.[١٧]

سعى الإصلاح الاقتصادي في مجال الصناعة في عهد دينج لعلاج مشكلتين رئيسيتين وهما: التركيز المبالغ فيه على التراكم الاستثماري في الصناعات الثقيلة، وتدني معدلات الإنتاج ومن ثم الحاجة لخلق حوافز لزيادة وتنشيط الإنتاج. وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى، فقد ذهب دينج بمعاونة عدد آخر من الاقتصاديين والمخططين الصينيين مثل شين يون وأوكس ميكاو إلى أن حجم البناء الاقتصادي ينبغي أن يتناسب مع قدرات الدولة؛ فالدولة تستطيع فقط أن تستثمر رأسمالها في الصناعات الثقيلة، في حالة وحيدة وهي أن يكون مستوى معيشة الأفراد قد حقق تحسناً واضحاً.[١٨]

وعليه كان القرار العاجل هو تخفيض الحجم المستهدف من إنتاج الصلب والذي كان مقرراً له ٦٠ مليون طن من الصلب بحلول ١٩٨٥ إلى ٤٥ مليون طن فقط. كما تقرر تخفيض نسبة الأصول المستثمرة في مشروعات الصناعة الثقيلة والتي كان مقرراً لها أن تصل إلى ٣٦% من الدخل القومي وذلك بالتزامن مع تشجيع السلع الاستهلاكية والصناعات الخفيفة وإعطائها أهمية موازية وفقاً لجدول زمني.[١٩]

ومن أجل تشجيع الصناعة الخفيفة، كان لزاماً تشجيع المبادرة الفردية والمشروعات الصغيرة والمستثمرين الصغار، والذين قابلوا هذا التشجيع بترحيب شديد وذلك بعد أن

ظهر العديد من الباعة والمستثمرين والمحلات في المدن الصينية لبيع مختلف السلع وتقديم شتى الخدمات وذلك بعد فترة الحظر الذي كانت مفروضة عليهم سابقاً. وأصبح المستهلكين الصينيين أكثر ابتهاجاً بالمطاعم التي تم تأسيسها. وقد وصل عدد الشركات الصغيرة ٣٠٠ ألف عام ١٩٧٩ و٨١٠ ألف عام ١٩٨٠ ثم ٦، ٢ مليون بنهاية عام ١٩٨٣ ثم ٤،٢ مليون شركة في عام ١٩٨٤ ونحو٤، ١٠ مليون شركة عام ١٩٨٥ وصولاً لـ ٤، ١٣مليون شركة في ١٩٨٦.(٢٠)

ومن أجل حل مشكلة انخفاض الإنتاج حينما وصل دينج للسلطة، تم التركيز على زيادة وسائل الإنتاج بكافة الوسائل الممكنة وعلى رأسها السماح للقطاع الخاص والشركات الخاصة في العملية الإنتاجية، بحيث يصبحوا فاعلين رئيسيين بها وبالتالي بات "للأفراد والشركات" دور متزايد في تقوية الاقتصاد الاشتراكي الصيني.(٢١)

وبشكل أكثر وضوحاً، فان القيادة السياسية أملت أن تصبح الحوافز التي يوفرها "الاقتصاد الفردي" عاملاً مساعداً على تشجيع الإنتاج ومليء الفراغ المتعلق بالنظام مرة أخرى. كما كانت تدرك القيادة أيضاً أن "الاقتصاد الفردي" سوف يوفر المزيد من فرص العمل في المدن العاطلة.

وفي ظل السياسات المتبعة في ١٩٧٩، فانه لم تعد فقط قوى السوق مسموح لها بان تلعب دور في "الاقتصاد الفردي" وإنما أيضاً تم تقديمهم في داخل شركات الدولة كجزء من سلسلة الإصلاحات الهادفة لتوليد النمو. وخلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨١، فان الآلاف من مشروعات الدولة، كانت خاضعة لتجارب "السوق الاشتراكي". فالمصانع المملوكة للدولة، كان مسموحاً لها بأن تنتج وفقاً لاحتياجات السوق وكانوا يقوموا بدفع الحصة المفروضة للدولة، وتم منح الشركات المملوكة للدولة الحرية الكاملة من أجل شراء المواد الخام الضرورية من خلال السوق. (٢٢)

وأصبح يتم تحديد أسعار المنتجات وفقاً لآلية العرض والطلب. وبشكل أخر، فانه وفقاً لهذه الإجراءات الاقتصادية المتخذة، فإن قوى السوق -وليس التخطيط المركزي

للدولة- كانت هي المُتحكمة في الانتاج. كما كانت كافة الشركات التابعة للدولة مسئولة عن مكاسبها وخسائرها.[٢٣] ومن أجل مزيد من تشجيع الأفراد والشركات والمصانع على الاشتراك في العملية الصناعية، فقد توصل دينج -من خلال الخطة الخمسية الموضوعة- لأهمية مراجعة وتقييم الجانب الاداري المسئول عن النشاط الاقتصادي بدقة؛ وبالتالي أصبح ضرورياً منح الشركات سلطة فعلية في عملية اتخاذ القرار وكذا في اطلاق الاقتراحات والمبادرات " نظام مسئولية الشركات".[٢٤]

تقرر وفقاً لهذه الخطة إعطاء مديري هذه المشروعات سلطة إدارة المصانع من أجل تحفيزهم على الإنتاج. وتراوحت هذه السلطة بين السماح للمديرين أن يضعوا أسعار خاصة بمنتجاتهم، كما سمح لهم أن يطلبوا من البنوك قروضاً مالية مقابل أن يسددوا فوائدها. يقابل هذا التزامهم بانتاج منتجات عالية الجودة. وقد منح نظام مسئولية الشركات المدير درجة غير مسبوقة من الاستقلالية الذاتية وخاصة في القضايا المتعلقة بالاستثمار، والتسويق، والأسعار، والأجور، وتوزيع الأرباح. بالإضافة إلى أن الشركات صغيرة الحجم قد تم تطويرها على مستوى الدولة ككل لكي تواكب الإنتاج.[٢٥]

هذا بالإضافة إلى قرار تخصيص جزء من ايرادات الضرائب وأرباح الشركات - بحيث لا تؤول جميعها لخزينة الدولة- ومنحها للمقاطعات والبلديات، وبالتالي أصبح مسئولي الإدارة في المقاطعات شركاء في أرباح الإنتاج، ومن ثم مهتمين وساعين لزيادة الإنتاج. ناهيك عن تأسيس مؤسسات وكيانات صناعية جديدة وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى تشجيع العمال والفنيين لمزيد من الإنتاج والعمل وهو ما جعل دينج يسعا لأن يكافىء هؤلاء الكوادروترقيتهم. جاء ذلك بالتوازي مع مع سعي الحكومة لدعم الصناعة وتهيئة بيئة مناسبة لها وبالتالي أصدرت عدة قوانين لحماية مختلف الصناعات عام ١٩٨٢ من أبرزها قانون حماية العلامات التجارية، وبراءة الاختراع، وحقوق المؤلف.[٢٦]

ومنذ عام ١٩٨٨ ركزت الحكومة الصينية على ادخال التكنولوجيا والعلوم المتطورة داخل الاقتصاد الصيني لذا اعتمدت خطة أُطلق عليها خطة "المشعل".

وبموجبها تم تنفيذ ما يزيد على ٧ آلالاف مشروع قدرت قيمتها بعشرات مليارات الدولارات. كما اتبعت الحكومة الصينية في عهد دينج أسلوب إنشاء مناطق مختصة – تنتشر في جميع أنحاء البلاد– لتنمية وتطوير صناعة التكنولوجيا العالية، حيث بلغ عدد هذه المناطق نحو ٥٢ منطقة صناعية.(٢٧)

بيد أنه وعلى الجانب الآخر فقد حدث عجز في الكميات المعروضة من النقود مع أواخر عام ١٩٨٨، وهو ما أضطر الحكومة الصينية لأن تطبع المزيد من النقود وهو ما تسبب في حدوث حالة من التضخم وارتفاع في معدلات أسعار السلع الاستهلاكية والمطالبة بزيادة الأجور. وبحلول عام ١٩٨٩ فإن معدل التضخم قد وصل إلى نسبة كبيرة تقدر بنحو ٣٠%.(٢٨)

كل هذا كان له أثراً على القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع الصناعي الذي انخفضت إنتاجيته عام ١٩٨٩ الشهر تلو الآخر بمعدل ١، ٢% كما انخفضت الصناعة الخفيفة بمعدل ٢، % وقد وصل تأثر القطاع الصناعي بشدة خلال سبتمبر من نفس العام، حيث انخفض الناتج الصناعي من ٦، ١٦ % إلى نحو ٦، % فقط.(٢٩)

لقد بدى واضحاً للغاية منذ منتصف ١٩٨٨، أن ارتفاع معدلات التضخم يؤثر على مسار التنمية الاقتصادية في الصين وبالتالي على المجتمع الصيني ككل وهو ما أدركه دينج وتنبه إليه بوضوح شديد. فلم يتنكر دينج للتأثير النفسي الكبير الذي ينتج عن التضخم على الشعب الصيني، حيث أن هذا التضخم والذي كان موجوداً في ظل النظم التي سبقت إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية قد أدى لتأكل مدخرات الأفراد.(٣٠)

وللحد من التضخم وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية كان على القيادة الصينية أن تتخذ عدد من الإجراءات من أهمها: تأجيل إجراءات الإصلاح المرتبطة بالأسعار التي قد تم الإعلان عنه في يونيه إلى أجل غير مسمى، وتخفيض استثمارات الدولة لتصل نسبتها إلى الخمس فقط، وتم إعلام السلطات المحلية بأنه على الشركات أن تقلل من رفع الأجور والحوافز المقدمة للعمال حتى لا تزيد من نسب التضخم، وتخفيف نسبة

الواردات، وتقييد عرض النقود، ورفع معدلات الإقراض والاحتياطات البنكية، ومراقبة البنك المركزي الصيني على أفرع قروض البنوك بشكل دوري.(٣١)

وبحلول أواخر عام ١٩٨٩، بدأ التضخم ينخفض، ثم بدأ انخفاض مؤشر سعر التجزئة عام ١٩٩٠. ويعزى هذا النجاح النسبي إلى الدور المحوري للقيادة التي مارست قدراً من الضغط على السلطات المحلية من أجل إعداد السياسات المركزية، والسيطرة المالية المباشرة والإجراءات التنظيمية الخاصة بالاستثمار.(٣٢) وفي عام ١٩٩١، بدأت تتلاشى مشكلة التضخم بشكل كامل؛ حيث زاد مؤشر الأسعار العادية بنسبة ٩، ٢% فقط عن عام ١٩٩٠.

بيد أن هذا لم يكن يعني أنه لم يكن هناك آثاراً سياسية ناتجة عن هذه الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، حيث كانت هناك حركة احتجاجات من قبل بعض العمال الذين تأثرت أوضاعهم جراء ارتفاع معدلات الأسعار وانخفاض المدخرات وتناقص معدلات الإنتاج وخاصة في قطاع الصناعة وقد كان برفقة هؤلاء العمال بعض الطلاب الصينيين المطالبين بمزيد من الإصلاحات السياسية.

ثالثا : الإصلاحات في مجال التجارة:

أ-التجارة الداخلية:

ارتبطت عملية الاصلاح في قطاع التجارة ارتباطاً وثيقاً بالاصلاحات التي تمت في قطاعي الزراعة والصناعة؛ فحتى يتمكن دينج من الاقدام على تحقيق إنجازات حقيقية في القطاع التجاري كان يتطلب ذلك القيام بتغيير الوضع الزراعي في البلاد سواء فيما يتعلق بالأجهزة الصينية الحكومية المسئولة عن تجارة المنتجات الزراعية، والتي لم تكن حينئذ لديها القدرة على فرض سيطرتها على الأنشطة التجارية المتعلقة بالمنتجات الريفية.(٣٣)

من أبرز الاصلاحات التي أجراها دينج في مجال التجارة الداخلية هو تنويع وسائل توزيع المنتجات وعدم احتكار الدولة أو أجهزتها لها، حيث كان توزيع المنتجات

الزراعية الصينية في فترة دينج يحدث من خلال ٣ طرق رئيسة؛ إما أن يتم التوزيع من خلال الأسرة الزراعية التي أصبحت وحدة الإنتاج الأولى وإما أن يتم شرائها من قبل الدولة أو أن تباع في الأسواق الحرة في المناطق الريفية أو الحضرية.

ساعدت الإصلاحات الزراعية على تنشيط الأسواق وحركة التجارة الداخلية الصينية بشكل ملحوظ، حيث أن ما كان يفيض من منتجات زراعية يزرعها الفلاحون مثل الفواكه كانوا يقوموا بحمله ونقله إلى المدن وهو ماأدى إلى ظهور"سماسرة" فيما بينهم وانعكس ذلك على عائدات الشراء في المدن، وذلك بعد أن جعل سكان المدن يشتروا من أسواق الفلاحين التي تقام لديهم أكثر من شرائهم من المؤسسات التجارية التي تديرها الدولة وهو ماجعل عدد الأسواق الداخلية بالصين يتزايد ليصلوا عام ١٩٩٠ إلى ١٣٠٠ سوق كبير.(٣٤)

ليس هذا فحسب، بل سمح للفلاحين كأفراد أو أسر بأن ينتقلوا في المناطق المختلفة لتسويق إنتاجهم في أسواق ريفية أخرى وذلك فيما عرف باسم ممارسة التجارة طويلة المدى. وبالنسبة لأسعار السلع التي ينتجها الفلاحون ويتم تداولها في الأسواق الريفية فقد تقرر أن يتم تحديدها بناء على التفاوض والاتفاق بين البائعين والمشترين في إطار قواعد الدولة وقوانينها. وبناءاً عليه فقد ارتفع عدد أسواق الجملة بنسبة ٤٥٠% خلال الفترة من ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٦ لكي يرتفع أعدادهم من ١١٠٠ سوق ويصلوا إلى ٦١ ألف سوق عام ١٩٨٦.(٣٥)

أيضاً نتيجة للإصلاحات التي تمت في مجال الصناعة، فإن توزيع الموارد أو السلع المستخدمة في الإنتاج الصناعي كان يتم بطريقتين متزامنتين وليس عن طريق الدولة وحدها أو مؤسساتها، حيث كانت الدولة توزع السلع الاستهلاكية في ظل الأسعار المحددة، كما كانت تقوم بتعويم الأسعار وإيجاد أسواق حرة أيضاً. وقد غطى التخطيط الإلزامي للدولة نسبة ٦٠% من المنتجات الصناعية التي تشمل (الفحم، وزيوت الطعام، وألواح الصلب، والمعادن غير الحديدية، والأخشاب، والأسمنت، والكهرباء،

والكيماويات، والآلات، والورق، والتبغ).[٣٦]

في ظل نظام التخطيط الموجه، بمجرد أن تبيع الشركات للدولة المنتجات المقررة وفقاً للتعاقد المقرر بينهما، فإنه كان بإمكانها أن تبيع الفائض من الإنتاج للإدارات التجارية أو للشركات الأخرى. كما كان بالإمكان ان يتم تعويم أسعار السلع الصناعية ضمن الحدود التي وضعتها الدولة.

ب- التجارة الخارجية:

سعى دينج إلى تنشيط مجال التجارة الخارجية، الأمر الذي أظهرته مختلف التقارير والأدلة المكتوبة والمدونة التي صدرت بتوجيه منه خلال الفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٥ حيث اعتبر أن الاهتمام بذلك المجال الحيوي هو القاطرة والمحرك الأساسي لعملية التطوير والتحديث الصينية خلال تلك الآونة.

أكد دينج أن سياسة الانفتاح الاقتصادي المتبعة حديثاً باتت من السياسات طويلة الأجل الثابتة للصين وحكومتها، مشيراً إلى حاجة الصين للاستثمارات الأجنبية وكذا لاقامة نظام فعال للتجارة الخارجية، كما أعلن أمام اللجنة الاستشارية المركزية عام ١٩٨٤ أن الشعب الصيني يهدف إلى تحقيق زيادة في الناتج القومي تصل إلى ٤ أضعاف ما كان قائماً في الفترات السابقة وهو ما سيؤدي بدوره إلى مضاعفة التجارة الخارجية الصينية بنفس المستوى.[٣٧]

ومن أجل أن يتجنب دينج سلبيات سياسة نظام التجارة الخارجية خلال فترة الزعيم ماوتسي تونج، فيما يتعلق بتغيير شكل عملها في الداخل أو فيما يخص العلاقات الخارجية للصين؛ حيث أصبح بدلاً من عدد الشركات التجارية التابعة للدولة المحتكرة لنشاط التجارة الخارجية في السابق في الصين، هناك ٢٠٠٠ منفذ تجاري على مستوى المركز والمحليات لتبادل التجارة الخارجية للصين مع العالم الخارجي بحلول أواخر عام ١٩٨٥.[٣٨]

أيضاً تم إصدار قرار في سبتمبر عام ١٩٨٤ لتطبيق نظام المسئولية عن الأرباح والخسائر في هذه الشركات المسئولة عن التجارة الخارجية. وبالتالي فقدت "وزارة

العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة" في بكين سلطتها المباشرة الادارية على الشركات التابعة لها واقتصر دورها فقط على تقديم التوجيهات والارشادات العامة للسياسة التجارية الصينية المتبعة حينئذ. جاء ذلك بالتزامن مع أن الشركات باتت تتمتع بحرية أكبر فيما يتعلق بممارسة وإدارة شئون التجارية وأنشطتها بل فتح ذلك الباب للتنافس فيما بينها.(٣٩)

كما سمِح للشركات العاملة في مجال التجارة بأن تحتفظ بنسبة من النقد الأجنبي الذي تتحصل عليه جراء عمليات تجارتها الخارجية. إضافة إلى السماح لها باستبداله بعملة وطنية "وفقاً لسعر صرف تشجيعي"، وهو ما مثل دعماً غير مباشر للتصدير. كما تم اتباع نظام جديد مبني على أساس تعدد المنافذ التجارية التي تتم من خلالها عمليات التبادل مع العالم الخارجي وهو نظام يسهل على المستوردين والمصدرين للتواصل والاتصال بعضهم البعض.(٤٠)

هذا بالاضافة إلى أنه أصبح للوحدات المحلية سلطات أكبر فيما يتعلق بالتعامل المباشر مع الشركات الأجنبية دون الحاجة إلى موافقة الحكومة المركزية. وبالتالي أصبح للمحليات ممثلون تجاريون في العديد من الدول مثل أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهونج كونج، واليابان. وبات هؤلاء الممثلون مسئولون أمام حكوماتهم المحلية بشكل مباشر وليس أمام "وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في بكين" كجهة مركزية كما كان يحدث سابقاً.

أما فيما يتعلق بتنشيط وتحفيز التجارة الخارجية، فبات من المحتم على دينج وقف سياسة الزعيم الراحل ماوتسي تونج الخاصة بالثورة المستمرة والصراع الطبقي في العالم وبدأ يروج بدلاً منها لسياسة التعاون والمنافع المشتركة مع جميع الدول. وتمثلت أولى خطوات تحقيق ذلك الهدف قيام دينج بتجميد الخلافات التي كانت قائمة حينئذ للصين مع جيرانها، والغرب ولو بشكل مؤقت، والتركيز في المقابل على بناء شبكة علاقات اقتصادية معهم.(٤١)

تمثلت الخطوة الثانية في سعى دينج لفتح حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حول فرص التعاون القائمة لمواجهة خطر النفوذ السوفيتي عالمياً، وأقتنعت أمريكا بتلك الجهود وبفائدة تعاونها مع الصين، وكذلك ضرورة السماح للشركات الأمريكية بدخول السوق الصيني وهو ما أدى لتدفق استثمارات غربية وأمريكية للصين قدرت بنحو مئات المليارات من الدولارات نتيجة انخفاض أجور الأيدي العاملة لديها، وكبر حجم أسواقها.(٤٢)

وفي ظل التقارب الصيني مع أمريكا والغرب والذي تكلل بالنسبة للجانب الأمريكي بإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين في يناير عام ١٩٧٩، من ثم حصلت الصين في العام التالي وتحديداً في يوليو عام١٩٨٠على وضع الدولة الأولى بالرعاية في الولايات المتحدة، وهو الوضع الذي أمكنها من الحصول على تسهيلات اقتصادية وتجارية وفقاً للقانون الذي وافق الكونجرس عليه بل ويتم تجديده سنوياً.(٤٣)

وفي نفس الوقت لم يسعى دينج إلى خسارة القوة السوفيتية كلياً بل عمل على استئناف العلاقات معها وذلك بعد فترة القطيعة التي دامت مايقرب من العشرون عاماً، حيث تم إحياء العلاقات التجارية بين البلدين وبشكل نسبي. وفي عام ١٩٨٣ كانت هناك بعثات طلابية متبادلة بين الجانبين.(٤٤)

حققت الصين خلال سنوات عمليات الإصلاح الاقتصادي نجاحات متسارعة في مجال التجارة الخارجية؛ إذ ارتفع حجمها من ٢٠,٦ مليار دولار عام ١٩٧٨، ليصل إلى ٨ . ١١٠مليار دولار عام ١٩٨٩، وذلك في متوسط معدل نمو للتجارة الخارجية يقدر بنحو ١٣%.(٤٥) لذا نجح دينج في نقل الصين في مجال الصادرات بدلاً من أن تكون في الترتيب التالي لأكثر ٣٠ دولة تصديراً في العالم لتصبح واحدة من أكثر ٢٠ دولة تصديراً في العالم بحلول أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.(٤٦)

وبعد أن أصبح مبدأي استغلال الميزة التنافسية الخاصة بكل دولة وكذلك المنفعة المتبادلة هما الاستراتيجيات الأساسية للتجارة، فقد قاد ذلك لوجود تزايد في الإنتاج

الصيني من الصناعات الخفيفة وكذلك للتصدير وخاصة من المنسوجات القطنية والخدمات التصديرية (السياحة، وعقود العمالة، والنقل الجوي) وكانت كانت أولوية الواردات الصينية تعطى للمدخلات والمواد الضرورية، وتشجيع التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر.(٤٧)

أيضاً فنتيجة سياسة الانفتاح الصيني، فقد زادت الواردات الصينية سواء من المعدات الرأسمالية والتكنولوجية أو السلع الاستهلاكية، بحيث لم تقتصر السلع المستوردة في الفترة الممتدة بين ١٩٧٩ و١٩٨٥ على المشروعات الجاهزة وإنما اشتملت أيضاً على المواد الخام كالحديد والصلب والآلات والمعدات. وقد وقع المسئولون الصينيون في الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٣ حوالي ٩٣٦ تعاقد مع مختلف دول العالم وذلك من أجل سلع إنتاجية مختلفة الأنواع بلغت قيمتها ٦,٥ بليون دولار.(٤٨)

الخاتمة:

تبين أن دينج قد سعى جاهداً لتحقيق نقلة نوعية في تاريخ الصين المعاصر وها هو قد نجح بالفعل. إن من ينظر إلى وضع الصين الحالي يدرك أن هناك ثمة عقل مفكر قد وقف وراء تلك الإنجازات، صحيح أنه ليس شخص واحد "دينج"، إلا أنه كان القائد الذي حمل لواء التغيير.

لقد نجح دينج في أن يضع الصين حالياً على أعتاب قيادة العالم، فقد ابتعد عن الساحة الصينية وهي دولة يبلغ متوسط معدل النمو بها مايقرب ١٢% سنوياً، كما يعمل بها الآلاف المصانع ولا تحتاج لأن تستورد غذائها من أحد، ولديها قدرات عسكرية تتماشى مع القدرات الاقتصادية وتحميها، دولة بها أكبر مدن صناعية تجارية منفتحة على العالم تستورد وتصدر أطناناً وأطناناً من السلع وتستطيع أن تقدم أفضل الخدمات.

وفي هذا السياق، فإن دينج لم يلعب هذا الدور من فراغ، فقد ساعده في ذلك عدة عوامل وظروف خلفتها المرحلة السابقة له، وظروف خاصة بطبيعة نشأة هذه القيادة

والتعليم الذي تلقاه، والخبرة العملية والدور الذي لعبه قبل أن يصل للسلطة، كل هذه ساعدت على جعل دينج متحفزاً لأن يبني فكراً إقتصادياً مغايراً وأن يضع التعليم والبحث العلمي كركن أساسي لبناء النهضة الصينية.

وبالرغم من أن مرحلة ماوتسي تونج كانت نواة وجود تقدم صيني إلا أنه يمكن تلمس نقطة الانطلاق الحقيقية بأنها قد بدأت في ظل قيادة "دينج شياوبنج" للبلاد عام ١٩٧٨، فمن يتتبع في مراحل التطور الصيني يلحظ أن مرحلة ماوتسي تونج قد تميزت بوجود عدد كبير من الإنجازات إلا أنها قد حملت بين طياتها سلبيات عديدة أيضاً.

قادت نتائج مبادئ دينج وسياساته إلى تحقيق إيجابيات عديدة للغاية، في المجالات الاقتصادية المختلفة؛ فالتصنيع قد تطور خلال فترته بشكل ملحوظ وأرتفع معدلات نموه ووصلت في بعض السنوات إلى ١١ أو ١٣% كما تم التخفيف من التركيز على الصناعات الثقيلة التي كانت تحتكر الاهتمام في المرحلة السابقة إلى الصناعة الخفيفة والزراعة كما أصبح العامل أكثر خبرة وكفاءة عن ذي قبل وبات محفزاً لمزيد من الإنتاج الصناعي.

وفي الزراعة، زادت معدلات إنتاج مختلف الحبوب وخاصة القمح الذي حقق طفرة خلال فترة حكم دينج لم تشهدها الصين من قبل وزادت مساحة الأراضي المزروعة بشكل كبير وباتت الدولة الصينية تسترجع مكانتها الزراعية التي كانت معروفة بها منذ تاريخها القديم. كما أصبح الفلاح هو الآخر محفزاً لإنتاج المزيد من المحاصيل وذلك بعد أن أدرك أنه شريك في العملية التنموية وليس موظف يتقاضى أجره كل فترة محددة.

وكذا الحال في التجارة، فبعد أن طبق دينج سياسة الانفتاح "الواعي" التي تستفيد من الإمكانات الدولية المتقدمة في المجالات المختلفة وفي نفس الوقت تحافظ على هويتها وخصوصيتها المحلية، أن فتحت الدولة الصينية نوافذها أمام العالم الخارجي

لتصبح من أكبر بلدان العالم تصديراً للسلع وتقديماً للخدمات.

ويمكن في هذا الاطار وضع عدة دروس مستفادة نخلص بها من دراسة التجربة التنموية الصينية وهي أن النجاح التنموي يمكن تحقيقه إذا توفرت عدة عوامل من أهمها:

١. ظهور قيادة سياسية تسعى لتحقيق تقدم وتنمية مجتمعية شاملة وهو ما لايتحقق دون توفر إرادة سياسية صادقة.
٢. توفر رؤية واضحة لتحقيق التنمية الشاملة والربط بين مختلف مجالاتها.
٣. عدم التنكر للانجازات المتحققة في المجالات المختلفة وهدمها بل الاعتراف بالايجابيات الموجودة والعمل على تجنب السلبيات والأخطاء المتبعة.
٤. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالدولة سواء الطبيعية أو البشرية.
٥. الارتكان إلى التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي واعتباره نقطة انطلاق نحو تحقيق أية طفرة تنموية.
٦. العمل على تطوير علاقات الدولة الخارجية بما يخدم المصالح الوطنية الاقتصادية.
٧. وضع خريطة اقتصادية توضح المبادئ والخطط المتبعة وخطوات التنفيذ وفقاً لجدول زمني محدد.
٨. عدم التعالي على الإفصاح عن الأخطاء المرتكبة في السياسات المتبعة بل الاعتراف بها وتفسير أسباب حدوثها والسعي لتجنبها فيما بعد.
٩. العمل على نشر ثقافة العمل واحترامه والوقت وقيمته والعلم وفوائده بين مختلف فئات المجتمع.
١٠. السعي لتحقيق حالة من التناغم بين مختلف أفراد المجتمع من ناحية والقيادة السياسية ومؤسسات الدولة من ناحية أخرى.

المصادر

(١) محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨)، ص ١٠٦.

(٢) سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، (الإمارات: دار ثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٤٣.

(3) Edwin, E. Moise, the present, the past Modern China A History, (London: Longman Publishing, 1994), p.206.

(٤) د. عبد العزيز حمدي، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، (القاهرة: أم القرى، الطبعة الأولى ١٩٩٧)، .ص ص ٢٤٠-٢٤١.

(٥) حنان ماهر، تجربة الصين بعد ماو، السياسة الدولية، العدد ٨٩، يوليو ١٩٨٧، ص١٠٨.

(٦) سامر خير أحمد، ص ص ٦٣-٦٤.

(7) Fairbank, John King, China: A New History, (London: the Belknap press of Harvard University, 1992), p 411.

(٨) د. حنان قنديل، عملية التغير السياسي في الصين(١٩٧٦-١٩٨٥)، رسالة ماجستير، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩)، ص٤٦١.

(9) Edwin, E. Moise, Op.Cit., p.206.

(١٠) أحمد محمد،"الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الصين"، السياسة الدولية، العدد ١١٤، ١٩٩٣، ص٢٢٧.

(١١) د. حنان قنديل، عملية التغير السياسي في الصين (١٩٧٦-١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(١٢) محمد خير الوادي، مرجع سابق، ص١٠٧.

(١٣) كونراد زايتس، الصين: عودة قوة عالمية، ترجمة سامي شمعون، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣)، ٢٨٤.

(١٤) د. حنان قنديل، مرجع سابق، ص ٥١٣.

(15) Marti Michael E., China and the Legacy of Deng Xiao Ping From Communist Revolution to Capitalist Evollution, (Virginia: Brassey's, Inc, 2002), p.16.

(16) Ibid, p.16

(١٧) د. عبد العزيز حمدي، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(18) Wang, James, C.F., (Contemporary Chinese Politics), (New Jersy:

Prentice -Hall, Inc, 1995), p.258-259.
(19) Ibid, p.260
(20) Ibid, p.261

(٢١) د. عبد العزيز حمدي، مرجع سابق، ص ص ٢٥٦-٢٥٧

(22) Wang, James, C.F., (Contemporary Chinese Politics), (New Jersy: Prentice -Hall, Inc, 1995),, pp.260-261.
(23) Ibid, p.260

(٢٤) د. عبد العزيز حمدي، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

(25) Kau, M. Y. M., and Marsh Susan H., (editors), Studies on Contemporary China"China in the Era of Deng Xiao Ping", (New York: M. E. Sharpe, Inc., 1993), p.xviii..

(٢٦) محمد خير الوادي، مرجع سابق، ص١١١.

(٢٧) المرجع السابق، ص ١١١.

(28) Marti Michael E., Op.Cit., p.xiv.
(29) Saich, Tony, "Governance and Politics of China" ،Series: Comparative Government and Politics, (Palgrave, 2nd Edition, 2004), p.74.
(30) Marti Michael E., Op.Cit., p.26
(31) Ash Robert F. and Kueh Y. Y., Studies on Contemporary China: the Chinese Economy under Deng Xiao Ping, (Oxford: Oxford University Press, 2005), p.51.

(٣٢) Ibid, p.51

(٣٣) د. حنان قنديل، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

(٣٤) كونراد زايتس، مرجع سابق، ص٢٨٦.

(35) http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_trade_of_the_People%27s_Republic_of_China#Internal_trade_and_distribution
(36) http://en.wikipedia.org/wiki/History_of_trade_of_the_People%27s_Republic_of_China#Internal_trade_and_distribution

(٣٧) د. عبد العزيز حمدي، مرجع سابق، ص ص٣٠٠-٣٠١.

(٣٨) د. حنان قنديل، عملية التغير السياسي في الصين (١٩٧٦-١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٤٧٧.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٤٧٦.

(٤١) محمد خير الوادي، مرجع سابق، ص ١١٥.

(42) Debra, E. Soled, China A Nation in Transition, (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Inc., 1995).pp.109-110

(٤٣) خديجة عرفة، "العلاقات الصينية الأمريكية" في هدى متكيس وخديجة عرفة (محرران)، الصعود الصيني، (مركز الدراسات الآسيوية : جامعة القاهرة)، ٢٠٠٦، ص ٢٧٩.

(44) Edwin, E. Moise, Op. Cit., p.204.

(٤٥) يمكن الرجوع إلى:

- موقع جريدة الشعب اليومية http://arabic.people.com.cn/200210/11/ara20021011_58221.html

-Debra, E. Soled, Op.Cit., p.181

(46) Ibid, p.181.

(47) Ibid, p.180

(٤٨) أنظر إلى كلاً من:

- د. حنان قنديل، عملية التغير السياسي في الصين (١٩٧٦-١٩٨٥)، مرجع سابق، ص ٤٧٨.
- Debra, E. Soled, Op.Cit., p.181